النظام الشرق أوسطي والكيان الصهيوني
منظور جغرافي سياسي

أ.م.د.جواد صندل جازع
كلية التربية الأصمعي/ جامعة ديالى

المقدمة

تهتم نظريات الجغرافية السياسية بتحليل خصائص الواقع الجغرافي للدولة لرسم سياستها الداخلية وعلاقاتها
الخارجية. ونظرا للمتغيرات العالمية والاقليميه في منتصف القرن العشرين، حصل تحول جديد تجاه النفوذ الاقتصادي
وبروز الأدوات الاقتصادية والتكنولوجية كفواعل مؤثره في العلاقات الدولية، وقد أعطى هذا بعدا آخر للدور الذي تؤديه الجغرافية السياسية للدولة باعتبارها الوعاء الذي تصنع فيه مفردات السياستين الداخلية والخارجية.

ولمّا كان الصراع العربي الصهيوني هو صراع وجود وليس صراع حدود، فقد أصبح المشروع الصهيوني اخطر من كل حالات الاحتلال. فهو يهدف بالتحالف مع المركز الرأسمالي العالمي إلى الهيمنة على ألمنطقه العربة عسكريا واقتصاديا من خلال إبقاء التجزئة قائمه والعمل بأسس عرقيه وطائفيه ودينيه وإشاعة الضعف والانحلال والتشرذم في كل أجزاء الوطن العربي.

من هذا يمارس الكيان الصهيوني جهودا حثيثة مستغلا الإحلال التدريجي لخصائص الجغرافية الاقتصاديه محل
الجغرافية السياسية التقليدية، خاصة وان خصائص الجغرافيةالاقتصاديه تنظر إلى الجيران(الأعداء) على إنهم أصدقاء، وتقوم العلاقات ليس بين الحكومات فحسب، بل تتعدى ذلك إلى الأفراد والمتعهدين والسياح والعلماء والباحثين ورجال الأعمال.

من هذا يظهر النظام الشرق أوسطي كواحد من الفواعل الجدد، بمضمونه الاقتصادي القائم على المشاركة والتعاون، يخدم ما يسعى إليه الكيان الصهيوني من الارتباط معه، توظيف ما يوفره هذا الارتباط، من موارد لتعزيز
عناصر قوته السياسية والاقتصادية

أهمية البحث

تقوم أهمية البحث على كشف الاتجاهات التي يخطط الكيان الصهيوني للعمل من خلالها تقوية لخصائص جغرافيته السياسية التقليدية، الاقتصاديه والامنيه والسياسية، وكان إحدى هذه الاتجاهات، تبني النظام الشرق أوسطي
والعمل على إقامة العلاقات مع عناصره وتشكيلاته السياسية والاقتصادية، الاقليميه والدولية. كما تظهر الأهمية في تحليل إستراتيجية الكيان لإضعاف عناصر قوة دول جواره.

هدف البحث

يهدف البحث تحليل عناصرالجغرافيه السياسية للكيان الصهيوني القائمة على الأرض والسكان والموارد الطبيعية والمقومات الاقتصاديه، وتحليل نقاط الضعف التي تنتابها، مقابل خصائص القوة التقليدية التي تمتاز بها عناصر الجغرافية السياسية لدول الجوار العربي خاصة، ودول الوطن العربي عامه. مع بيان العلا قه الوظيفية بين الدعوه إلى إقامة(النظام الشرق أوسطي)، والهدف من تقوية خصائص الجغرافية السياسية الذاتية للكيان الصهيوني.

مشكلة البحث

تقوم مشكلة البحث على شعور الكيان الصهيوني بالضعف الذي ينتاب عناصر قوته التقليدية التي تتشكل منها
خصائص جغرافيته السياسية، سوا في صغر مساحته أو في محدودية عمقه الاستراتيجي أو في قلة موارده الطبيعية
والاقتصادية والسكانية، مقابل ما تمتاز موارد الوطن العربي من قوة في خصائصه التقليدية. والخطط الذي يضعها الكيان الصهيوني لمعالجة الخلل في الميزان غير المتكافئ بين هذه العناصر.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية تقول، ان عناصر الجغرافية السياسية للكيان الصهيوني تعكس حالة من الوهن، مقابل الاخرالعربي لذا دفعه للتفتيش عن مداخل لتعزيز عناصره، فوجد بالنظام الشرق أوسطي ، احد هذه المداخل، معتمدا في ذلك ، على إستراتيجية الجغرافية الاقتصاديه بدلا من الجغرافية السياسية، كركيزة لتقوية عناصره بما تضيفه هذه العلاقة من خصائص قوة تنافسيه في محيطه الإقليمي.

منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج الوظيفي في تحليل الحقائق والبيانات وكشف العلاقات التبادلية بينها للوصول إلى النتاج التي تعكس طبيعة هذه العلاقات وأهدافها بين الكيان الصهيوني ومكونات النظام الشرق أوسطي

إطار البحث

لكي يتحقق البحث من فرضيته وينجزاهدافه ، تأطرمتنه بسياقات تحليل قائمه على ثلاثة مباحث مرفقه بنتائج وتوصيات مرفقه بقائمة المصادر، مسبوقة بمقدمه وإطار نظري :

المبحث الأول: خصائص الجغرافية السياسية للكيان الصهيوني.

المبحث الثاني: مسارات التحول في الفكر والسلوك السياسي الصهيوني للكيان الصهيوني.

المبحث الثالث: الترابط الوظيفي بين النظام الشرق أوسطي وخصائص الجغرافية السياسية

النتائج

التوصيات

الهوامش والمصادر

المبحث الاول

خصائص الجغرافية السياسية للكيان الصهيوني

من المعروف ان الكيان الصهيوني قام على أساس احتلال اليهود لجزء من الوطن العربي(فلسطين)، ومن البديهي ان يكون لهذا الحيز المكاني خصائص تميزه عن غيره من المواقع المجاورة. لذا فبيان عناصر القوه والضعف
التي تنتاب الموارد المتاحة للكيان الصهيوني، يتطلب تحليل المقومات الجغرافية السياسية، الطبيعية والبشرية، للحيز
المساحي الذي أسس فيه اليهود كيانهم السياسي.

الموقع الجغرافي

على الرغم من تمتع فلسطين بموقع جغرافي استراتيجي متميز باعتباره يقع في منطقة القلب العربي، الاان هذا
الموقع قد تأثر سلبا باحتلال الصهاينة لأرض فلسطين. فالكيان الصهيوني يهيمن على رقعة جغرافيه تمتد بين دائرتي
عرض(٢٩,٣٠- ٣٣,١٥) درجه شمالا،حيث يبلغ طولها من الشمال إلى الجنوب نحو ٤٣٠ كم. وخطي طول(٣٤,١٥- ٣٥,٤٠) شرقا، بعرض في أوسع المناطق نحو ١١٧كم ينظر شكل(١) وبهذا فان هذا الحيز المكاني
يتميز بامتداده الفلكي المحدود مما افقده التنوع المناخي الذي كان وراء التماثل في الإنتاج الزراعي والنشاط الاقتصادي مع عجز في الأمن المائي والغذائي. وبالمقابل تحتل دول الجوار العربية كتلة جغرافيه متصلة تمتد بين دائرتي عرض(١٧- ٣٦,٥)درجه شمالا، من النهايات الجنوبية للمملكة العربية السعودية حتى الحدود الشمالية لسوريا. وبين خطي طول(٢٥-٢٩) درجه شرقا، من أقصى حدود مصر حتى سواحل المملكة العربية السعودية على الخليج
العربي.ينظر شكل(١) وبهذا فان الدول العربية المحيطة تتغلب بامتدادها الفلكي نحو(٢٠)دائرة، وبما يعادل(٤) أمثال امتداد الكيان الصهيوني.أما موقعه البحري والقاري، فهو من جهة أخرى، يعد موقعا محاصرا جيبوليتكيا ومنكمشا أمام الدول العربية المحيطة. فالموقع القاري تنعدم فيه الحركة البرية، وبالتالي تضعف العلاقات

التجارية باتجاه منافذه البرية المغلقة. وانقطاع صلة الكيان الصهيوني بمحيطه الجغرافي يمثل عاملا إضافيا للتحول نحو الجيواقتصاديه
فتجارته مع دول المنطقة لاتتجاوز(٦%) من صادراته واقل من(٠,١%) من وارداته. بينما تزيد هذه النسب على نحو
(٦٦% و٧٥%) على التوالي لتجارته مع غربي أوربا وشمال أمريكا. وهذا بتقديره يفقده جزءا من الفائدة التي يحققها
التبادل التجاري مما خلق لديه الحاجة الملحة للبحث عن امتدادات حيوية في المحيط القريب.(١) لتسخير قدراته
الاقتصادية لعملية التعايش.

وعلى الرغم من ان الموقع الجغرافي البحري يسمح له بحرية حركه اكبر. بمعنى آخر، انه يفتح أمامه منفذا
أوسع من المنافذ البرية باتجاه المجال الجيوستراتيجي(البحر المتوسط) الذي من الممكن ان يحقق له منافع ومصادر
قوه مضافة. إلا ان قاعدة بناء هذا الكيان القائمة على الاغتصاب قد تدفع الدول العربية بإغلاق تلك المنافذ في حالة الحرب الشاملة، فضلا عن ان هذا الكيان بعيد عن حلفائه في أوربا وأمريكا. هذه أضعفت إمكانية توظيف الخصائص الجيوبوليتيكيه للموقع الجغرافي في تنمية موارده المتاحة.

المساحة والشكل

يبلغ الحجم المساحي للكيان الصهيوني(الذي اغتصبه من فلسطين) نحو(٢٠,٧٠٠)كم٢، وبما يعادل نحو(٧٧%) من مساحتها البالغة(٢٧,٠٠١)كم٢ (٢) وبقي من المساحة نحو(٢٣%) هي مساحة الضفة الغربية البالغة٥٨٧٨)كم٢، وقطاع غزه(٣٦٣)كم٢(٣) ينظر شكل(٢). ان صغر الحجم المساحي للكيان الصهيوني مقابل حجوم دول جواره العربي البالغة نحو(١,٢٨٦) مليون كم٢(٤) والتي تعادل نحو (٦٢,٥) مره مساحة الكيان. وبمعنى آخر ان مساحته لا تشكل سوى(١,٦%) من المساحة الكلية لدول جواره العربية،وهذا جعله يعيش حالة التحسب والتحسس الدائمين، وإحساس بالخطر حيث يفتقد العمق الجغرافي، أو ما يسمى(الدفاع

بالعمق) ، فضلا عن ان معظم مساحته الضئيلة والتي تقع نصفها تقريبا في المنطقة القاحلة في صحراء النقب، تجعل الموارد الزراعية محدودة، وتخلع على المياه مركزا محوريا في التخطيط الاستراتيجي الصهيوني، كما تنعكس على تنوع الموارد الطبيعية وتجعل المتاح منها محدود أيضا.

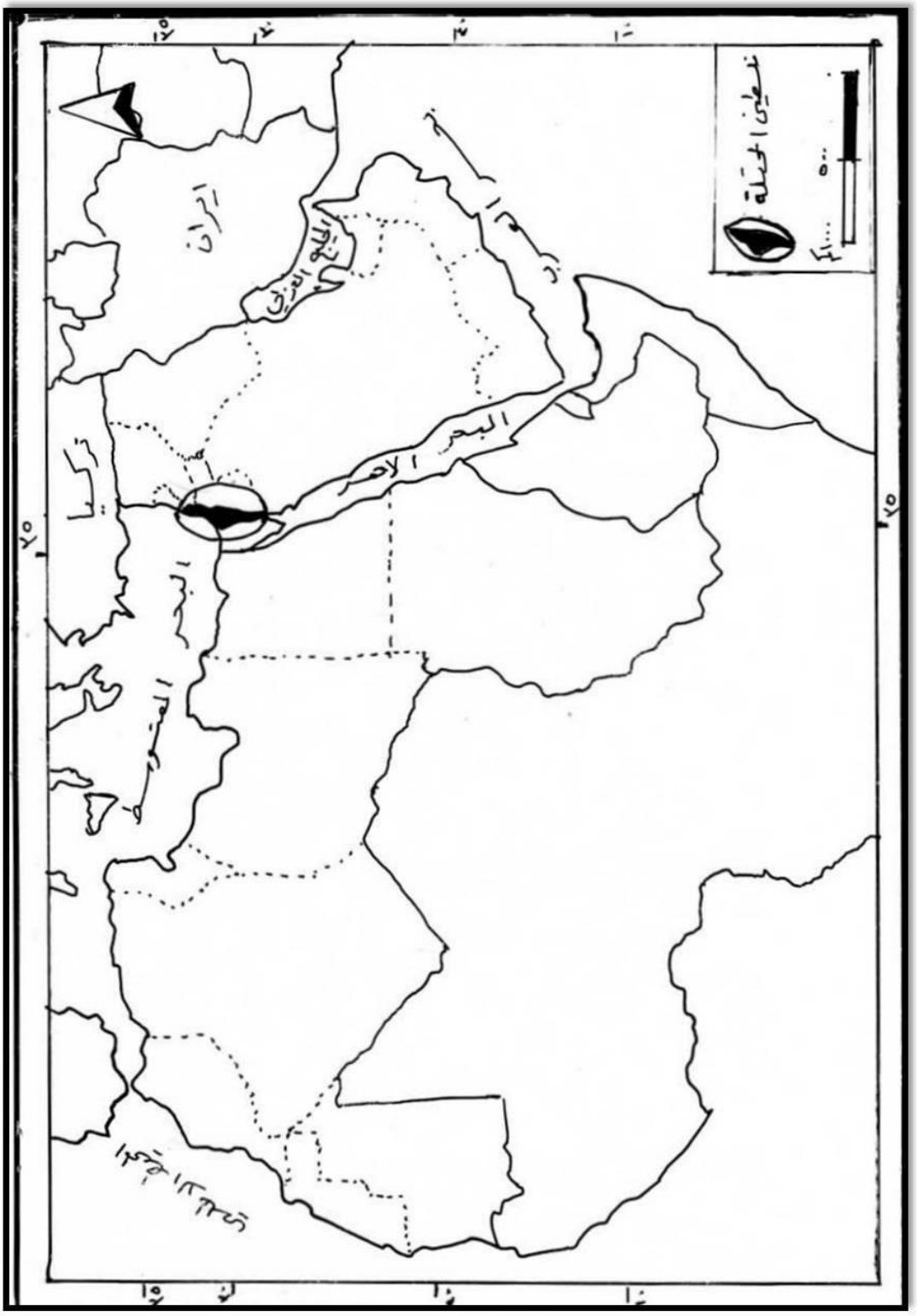

المصدر: من عمل الباحث

شكل (١)الموقع الجغرافي الفلسطيني

، كذلك ان المساحة بمواصفاتها لا تتيح قدرة استيعاب أعداد اكبر من المهاجرين، مما يمس جوهر وجوده وديمومة بقاءه. كما افقد صغر المساحة عنصر القوه النفسية لسكانه، لان كبر المساحة يعطي عائد استقرار معنوي لسكان الوحدة السياسية.(٥) ولما كان الكيان الصهيوني يبحث باستمرار عن المجال الحيوي الذي يعزز به عناصرقوته التقليدية

التي فقدها بسبب صغر حجمه، وبما ان هذا المجال لايمكن تحقيقه من خلال دول جواره العربي، بالوسائل التقليدية، فقد اتجه لتوفيره بوسائل وأدوات غير تقليديه.

السكان

يعد حجم السكان احد عناصر القوة في الجغرافية السياسية لأي كيان سياسي، فوجود الحجم المناسب يتيح

للوحدة السياسية إمكانية استثمار مواردها بشكل أكثر فاعليه، كما يحقق لها فرص الاختيار الأفضل لقواتها العسكرية

وقواها العاملة، ويعكس حالة من الاستقرار النفسي للسكان. إلا ان الحجم وحده لا يشكل العنصر الأكثر تأثيرا، بل

يتطلب التقارب اوالتماثل النسبي بين فئات السكان ، في ميولهم وولائهم الوطني والسياسي والاثني والقومي، لان هذه

تهيئ بيئة صحية للفاعلية السكانية، مع ذلك فحجم السكان يعد الموجه المؤثر للعملية السياسية سواء في تنظيم علاقاتها الداخلية أو في رسم خططها الخارجية.(٦)

يعاني الكيان الصهيوني من حساسية واضحة بسبب صغر حجم سكانه وانعدام التجانس الاجتماعي بينهم. وتظهرالحقائق الجيوسياسيه للخصائص الديموغرافيه لسكان الكيان الصهيوني المؤشرات الاتيه:

(١)- ان الحجم الصغير لسكان الكيان الصهيوني نحو(٥,٤٧١) مليون نسمه، مقابل حجم سكان الوطن العربي البالغ نحو(٢٧٧) مليون نسمه عام ١٩٩٩ (٧)، يعكس الانحدار الجيوبوليتيكي الشديد جدا بينه وبين سكان الوطن العربي. فكل نسمه من سكانه يقابلها نحو(٥٥) نسمه من سكان الوطن العربي. كما ان الانحدار الجيوبوليتيكي لسكانه مع سكان دول الجوار العربي البالغ(٧٤,٤٦٨) هو الآخر

كبيرا، حيث يشكل نحو(١: ٨، ١٤) نسمه(٨). لقد أضاف صغر حجم سكان الكيان الصهيوني محددات واضحة على حركته الاقتصادية، منها ضعف قدرته على توفير القوى العاملة لادامة زخم الانشطه الاقتصادية. لذلك فهو يعتمد على القوى العاملة العربية للعمل في الأراضي المحتلة وهذا له نتائج أمنيه سلبيه عليه، فضلا عن ان ضئالة حجم سكانه لايهيئ إمكانات بناء قاعدة تكفي لاستيعاب ناتج الكثير من المشروعات الانتاجيه عند حجمها الأمثل. وبالتالي فان الإنتاج لا يكون اقتصاديا بالتعبير الفني، مما يقضي دعم المشروعات وإعانتها على نحو ما يحدث في الصناعة. فمثلا بلغت الإعانات للمشروعات الصناعية أكثر من(٤٠%) من قيمة ناتج هذا القطاع(٩). بالاضافه إلى ان صغر حجم السكان يؤثر في حجم القوات المسلحة. فحجم القوات المسلحة للكيان الصهيوني يبلغ نحو(١٧٥) ألف جندي، في حين ان حجم القوات العربية حوالي(٢,٤٤١) مليون جندي عام ١٩٩٧(١٠)،أي بنسبة(١: ١٤) جندي.

(٢)- بما ان سكان الكيان الصهيوني يتكونون من بؤر قوميه متعددة، هاجرو إلى إسرائيل من نحو١٠٢ دوله ويتكلمون نحو٨٢ لغة، فان ذلك يجعل البنية الاجتماعية بنيه ضعيفة قلقه. وتظهر ملامح أزمة الهوية والمأزق الصهيوني من خلال المؤشرات التالية:

(أ)-ظهور جيل جديد من الصهاينة المتأثرين بالحضارة الغربية يتسم بالانانيه، والروح الفردية، الذي صاحبه شيوع

شكل(٢) مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني والأراضي الواقعة تحت سيطرة إسرائيل

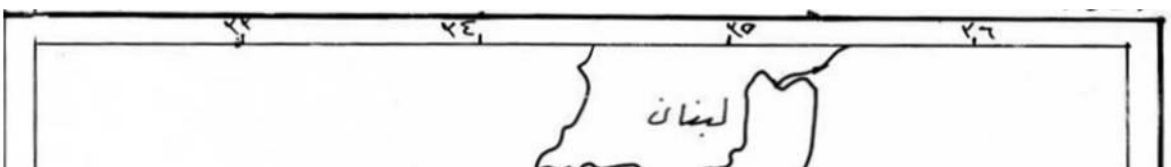

المافيات وشبكات المخدرات وقيم سوق العولمة والفساد. وأكثر هذه الفئات مادية أولئك المهاجرون الجدد من الاتحاد السوفيتي السابق الذين يطالبون بامتيازات أكثر مما تمنح للمهاجرين القدامى .

(ب)- تدهور وحدات السكن الجماعي وفشل محاولات الدمج الثقافي للمستعمرين اليهود، ويظهر هذا واضحا في مستعمرة(بني باراك) وغيرها.

(ت)- اشتداد الصراعات الايديولوجيه القائمة بين الجماعات الطائفية(يهود شرقيون ، ويهود غربيون). وهناك الصراع بين الأجيال(جيل ما يسمى الرواد، والجيل الذي يليهم). والصراع بين الارثودوكس والعلمانيين وهو صراع جدي لكونه يمثل شكلا من أشكال الحرب الاهليه..وقد عبر عن ذلك الصهيوني(تيدي كولك) بقوله((ان الصراع اليهودي في الداخل اخطر من الصراع الصهيوني العربي))(١١).

(ث)- خضوع أغلبية السكان لحكم الاقليه الارثودوكسيه مما تتهيأ البيئة المشجعة لتفجر التناقضات الاجتماعية، التي

تكون مرشحه لإثارة الصراعات مستقبلا.

(ج)- استمرار مظاهر التمييز العنصري بين اليهود أنفسهم. حيث لازال اليهود الغربيون(الاشكيناز) يحافظون على

تفوقهم العلمي على اليهود الشرقيين(السفارديم)، فنحو(٥٣,٤%) من الاشكيناز تلقوا تعليما عاليا مقابل نحو(٢٣,١%)

من السفارديم. فضلا على ان السفارديم يعانون من ارتفاع نسبة البطالة بينهم، حيث تصل النسبة حوالي(٣) مقابل(١)

من الاشكيناز.(١٢)والصراع على الأرض بين فئات المستوطنين اليهود . فالاشكيناز يسيطرون على معظم الأراضي

يليهم اليهود الشرقيون(المزراحيم و السفا رديم)(١٣)

هذه الحقائق تعكس طبيعة وصورة المجتمع الإسرائيلي من الداخل الذي يتسم بأنه مجتمع شديد الحراك. فالتفتت الدائم والتشتت المستمر حالة قائمه، وبذلك فهو كيان ينتابه الوهن الاجتماعي الذي يؤدي إلى الانقسام بين أجزاءه على الرغم من محاولة صناع القرار من أعادة التشكيل لبنائه ، من خلال الهياكل السياسية

والعسكرية والاقتصادية وتظهر صورة الانقسامية والصراعيه بوضوح من تصريحات المسئولين الصهاينة. حيث يقول شمعون بيريز ((الحمد لله ان لدينا أعداء وإلا كانت الحرب الاهليه بيننا ممكنه)) .(١٤)

(٣)- اعتماد الكيان الصهيوني اعتمادا مباشرا على المهاجرين لتعضيد حجم سكانه، وهو سلوك يشكل خطرا جيبوليتيكيا جسيما أمام الكيان الصهيوني في ظل علامات التراجع في أعداد المهاجرين. إذ تناقصت الهجرة من
آسيا من(٣٥%) إلى(٧%) للفترة من ١٩٤٨- ١٩٩٣، ومن أفريقيا من(٣٨%) إلى(٨%) للفترة نفسها(١٥).

ويبرز الخطر المحدق بالكيان الصهيوني على أشده من جهة أخرى، وذلك بتناقص نسبة اليهود من بين المهاجرين من نحو(٩٧- ٧٥%) بين عامي(١٩٩٠ و١٩٩٧)، مقابل ارتفاع نسبه المهاجرين من غير اليهود.
فعلى سبيل المثال، زاد عدد المهاجرين من الطوائف المسيحية من(١٠٧) ألف مهاجر عام ١٩٩٠الى نحو(١٨٣) ألف
مهاجر عام ١٩٩٧ . (١٦)

(٤)- ظاهرة العودة للمهاجرين اليهود الذين كانوا يسكنون الكيان الصهيوني. فقد ارتفعت نسبة الهجرة المعاكسة من
نحو(٧,٣- ٣٨,٥%) بين عامي(١٩٩٢- ١٩٩٧).

(٥)- ظهور هجرات جديدة من القوى العاملة من دول العالم الثالث، فضلا عن بروز الهجرة غير الشرعية من بينهم.
فقد دخل الكيان الصهيوني نحو(١٠٠ ألف) عامل بصوره غير شرعيه من دول العالم الثالث عام ١٩٩٧، مقابل نحو
(٤٠الف) عامل بصورة غير شرعيه عام ١٩٩٢. ولما كان هؤلاء المهاجرين يستقدمون عوائلهم معهم ويولد لهم أولاد في الكيان الصهيوني، مما ستعقد هذه الحالة الازمه الاثنوغرافيه التي يعاني منها، وذلك بمطالبة المهاجرين بحقوق
اجتماعيه وسياسيه على حساب الاشكيناز، علاوة على إنها ستعمق حالة عدم الانسجام السكاني القائمة أصلا.

(٦)- وجود السكان العرب في الأراضي المحتلة والذي تصل نسبتهم نحو(١٥%) من مجموع سكان الكيان الصهيوني
عام ٢٠٠٠، وهذا يخلق له عبئا امنيا، سيزداد في ظل تنامي أعداد العرب. فالعرب الفلسطينيون سيكون عددهم أكثر بنسبة ملحوظة، ستصل إلى نحو(٢١-٢٤%) من مجموع سكان الكيان الصهيوني عام ٢٠٢٥. ينظر الجدول(١) ومقدر ان ترتفع نسبتهم إلى نحو(٥٠%) عام ٢٠٤٨ (١٧) ومن تحليل بيانات الجدول(١) يمكن لنا تشخيص المخطط الصهيوني لإفناء الوجود العربي في فلسطين. فعلى الرغم من توقع ارتفاع نسبة العرب إلى نحو(٢١,١%) عام ٢٠٢٥، إلا ان عدد السكان سيبقى قليلا مقارنة بعدد اليهود. فخطط اليهود لجعل التوازن الديموغرافي لصالحهم تكمن في البحث عن مواقع تستطيع ان تسحب منها المهاجرين اليهود أو تشجع هجرة اليهود الباقين في الأماكن التقليدية
لتواجدهم. علاوة على اعتماد أساليب غير شرعيه ضد السكان العرب كالإجهاض المتعمد وبوسائل اجراميه أو التهجير
بالإكراه أو التصفية الجسدية.
(٧)- يتسم التوزيع الجغرافي لسكان الكيان الصهيوني بالتباين الشديد. حيث يتركز معظم اليهود في الجزء الأوسط من
فلسطين المحتلة.إذ تصل نسبة تركزهم في مثلث(تل ابيب - حيفا - طولكم) نحو(٦٠%) من سكانه(١٨) ينظر شكل (٣) مما يجعل هذه المنطقة ، التي تشكل قلب الكيان الصهيوني ، هدفا استراتيجيا للدول العربية في حالة قيام الحرب. ومن جانب آخر، تكون المناطق الأخرى مخلخله سكانيا لايمكن الدفاع عتها، لأنها تكون سهلة الاختراق من القوات العربية المهاجمة .

هذه المؤشرات تشكل مخاطر حقيقية تواجه الكيان الصهيوني حاليا وفي المستقبل، لذا بدء في تحركه للبحث عن مخرج من هذه المخاطر، وكان احد هذه المخارج التوجه نحو الدفع لإقامة النظام الشرق أوسطيه، بالتعاون مع الولايات المتحدة الامريكيه، ليحقق هدف إضعاف قدرة الوطن العربي من خلال تعميق تجزئتهم وتفتيتهم.

جدول(١) تطور السكان الإسرائيلي والفلسطيني(١٩٩٨- ٢٠٢٥) بالألف

السنـه/	١٩٩٨	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠٢٥
الكيـــــان الصهيوني	٥٧٠٥	٥٨٨٤	٦٢٨٤	٦٦٩٨	٧١٠٨	٧٥٠٦	٧٨٦٩
عدد اليهود	٤٧٦٠	٤٨٨٧	٥١٥٠	٥٤٣١	٥٧٠٩	٥٩٧٦	٦٢١٠
عـــــدد الفلسطينيين	٩٤٥	٩٩٧	١١٣٤	١٢٦٧	١٣٩٩	١٥٣٠	١٦٥٩
% للفلسطينيين	١٦,٦	١٦,٩	١٨,٠	١٨,٩	١٩,٧	٢٠,٤	٢١,١

المصدر: كرباج، يوسف، أعادة خلط الأوراق السكانية في الشرق الأوسط، المستقبل الديموغرافي لمنطقة فلسطين،

مجلة دراسات فلسطينيه، العدد ٣٨٠، ١٩٩٩، جدول (٤)، ص٦٨

الموارد الطبيعية

تشكل الموارد الطبيعية احد أهم مصادرا لقوه الرئيسة في منهج الجغرافية السياسية لأي وحده سياسيه. والكيان الصهيوني يعاني من نقص كبير في الموارد الطبيعية كما" ونوعا"، وعلى رأس هذه الموارد، تأتي الموارد المائية التي تشهد اختلالا شديدا، ويظهر ذلك في الأبعاد الثلاثة:

(١)- العجز الشديد في إمدادات المياه التي تعود إلى الزيادة المضطردة بالاستهلاك للإغراض ألمدنيه والصناعية والزراعية ، مع افتقاره لمصادر اضافيه . فاستهلاك الكيان الصهيوني يبلغ نحو(١٨٠٠) مليون م٣ سنويا (١٩) . ويزيد الاستهلاك بنسبة تصل إلى حوالي(٢٠%) عن طاقته المائية المتجددة(٢٠) وفي ظل التطور الاقتصادي الذي لابد ان يكون، لأنه يرفد عملية تزايد أعداد المهاجرين، وتزايد بناء المستعمرات وتوسع المدن. فان الطلب على المياه

سيتضاعف، حيث تقدر بعض الدراسات ان العجز سيصل في بداية القرن الحادي والعشرين نحو(مليار)م٣(٢٠)،وحوالي(٣) مليارم٣ سنويا عام ٢٠٢٠ .(٢٢)

(٢)- زيادة ملوحة المياه في بحيرة طبرية، أو في المياه الجوفية.

(٣)- ارتفاع تكاليف تحلية المياه التي يخصص لها نسبة كبيره من نفقاته، بالاضافه إلى النفقات التي يتحملها جراء

استخدامه لحجم ضخم من الطاقة، وهو الذي يعاني من نقص عال في موارد الطاقة.

من هذه الحقائق التي يعيها صناع القرار في الكيان الصهيوني، انطلق المخططون للمحافظة على هذا المورد،

شكل(٣) مثلث التركز السكاني لليهود في فلسطين المحتلة

باعتماد سياسة استثمار مسالة المياه من خلال محاور عديدة ترتبط أولا": بتامين متطلبات سياسة الاستيطان التي ستستمر، لأنها مرتبطة ببقاء الكيان، إلا ان زيادة المهاجرين يتطلب تلبية حاجتهم من المياه، فضلا على ذلك، العمل
على تامين حاجته المتزايدة عن طريق موارد خارجية من الدول العربية المجاورة، معتمدا على ما يحققه إقامة النظام الشرق أوسطي من صيغ المشاركة بين الأطراف، أو عن طريق الاستيلاء بالإكراه.

أما موارد الطاقة(النفط والغاز). فالكيان الصهيوني يعد فقيرا جدا من هذه الموارد. فاحتياطه من النفط يبلغ نحو(١,٦) مليون برميل، أما احتياطه من الغاز فيقدر بحوالي(١٠,٢) مليار قدم٣ لعام ١٩٨٨، وهذه لاتمثل إلا اقل
من(١%) من استهلاكه السنوي. هذا النقص سيدفع الكيان الصهيوني للبحث عن مجال لسد هذا النقص،من بدائل خارج حدوده، معتمد على النزعة التوسعية لسياسته. ولما كانت موارده، التي هي مصادر لقوته، لاترقى إلى ما عند
الدول العربية، وهو عاجز عن استمرار البقاء ضمن أهدافه المرسومة دون توفيرها، لذا لابد من ان يفتش عن بدائل لاكتساب القوه بأقل الخسائر، أو الحصول على مصادر تعزز خصائص الجغرافية السياسية الذاتية التقليدية، دون ان
يدخل في تماس مع الدول العربية المحيطة أو الأبعد من الدائرة المحيطة يخسر بعض من عناصر قوته. من هذا اتجه إلى اعتماد استراتيجيه تتعامل مع القضية عربيا وإقليميا تقوم على الجيواقتصاديه لا على الجيوسياسيه .

المبحث الثاني

مسارات التحول في الفكر والسلوك السياسي الصهيوني

منذ قيام الكيان الصهيوني وهو يبحث عن مجال حيوي يسمح له فرص الحصول على موارد اقتصاديه اضافيه، ومسرحا سياسيا وعسكريا يتيح إمكانية امتداده وتوسعه، معتمدا في هذا السلوك على الفكر الجيوسياسي لقادته الذي يأخذ بالعمق الإستراتيجي والجغرافي. وبما ان فلسطين تتمتع بأهمية جيوبوليتيكيه تتصل بموقعها الجغرافي،والذي أشاراليه الجغرافي هالفور ماكندر، وشجع اليهود على التوطن فيها.(٢٣)

تنبه الكيان الصهيوني للمتغيرات التي حدثت بعد تطور العلاقات الدولية منذ عام ١٩٩٠، والتي انعكست على رقضايا الوطن العربي، وبالأخص منها قضية الصراع العربي– الصهيوني. فتحرك لاستغلالها لصالح تعزيز وجوده والانتقال من حالة الصراع الدائمة، إلى حالة التطبيع، وصولا إلى مرحلة القبول به ضمن المجتمع العربي.

أدرك الكيان الصهيوني ان تأسيس العلاقات مع الدول العربية تحتاج إلى تحول في مدركات الجماهير العربية لطبيعة التعامل معه، من خلال إشغال الطرف المستهدف في عملية الصراع في ميادين ثانوية تؤدي في حالة المجتمعات القومية إلى تفتيت وتناثر الإمكانات التي يتيحها التجمع القومي أو إمكانات الدولة بحد ذاتها، وبالتالي يبعدها عن الطرف الرئيسي للصراع. وبهذا يصبح الكيان الصهيوني عنصرا مهما وفاعلا في محيطه. ومن الطبيعي ان يفتش صناع القرار الصهيوني عن مداخل جديدة غيرالمداخل التقليدية في اتجاهات الجغرافية السياسية. ولما كان التحول الدولي يسير نحو التفاعل الاقتصادية، فقد اختار صناع القرار، الاقتصاد والتشابك الاقتصادي، احد الاتجاهات الرئيسة

لإرساء العلاقات الجديدة. ومثل هذا التحول يحتاج إلى أعادة النظر في بعض جوانب نظريته ألتوسعيه القائمة على خصائص الجيوسياسيه، واعتماد نظرية تقوم على عناصر الجيواقتصاديه.

يرتبط التحول في الفكر والسلوك الصهيوني باتجاهين:

الأول: تحقيق الأهداف الاستراتيجيه من خلال المحاور الاتيه:

(أ)– بما ان الكيان الصهيوني مرتبط بالصهيونية العالمية فإنها تدفعه لان يصبح مركزا إقليميا للاستثمار. فالمنظمة الصهيونية العالمية التي ولدت عن المؤتمر الصهيوني الأول الذي انعقد في مدينة بال في سويسرا عام ١٨٩٧ بقيادة اليهودي ثيودور هيرتيزل قد أرست دعائم قيام دولة يهودية.، فكان قيام الكيان الصهيوني في فلسطين. ولهذا فهو يشكل الأداة التي تقودها الصهيونية العالمية لتحقيق مخططاتها في السيطرة وتنفيذ بروتوكولات حكماء صهيون. (٢٤) وما يؤكد ذلك بما عبر عنه بن غور يون(ان إسرائيل ليست هدفا بحد ذاته، بل هي وسيلة وهدف، والهدف هو

إنشاء إسرائيل الكبرى، وإنها قامت في الجزء الأصغر من أراضي إسرائيل الكبرى).(٢٥)

(ب)- ارتباطه بالاستعمار في الوطن العربي، وما لهذا الاستعمار من مصالح تلتقي مع مصالح الكيان الصهيوني باتجاه استغلال موارد الوطن العربي. فمنذ وطأت أقدام المستعمرين الأرض العربية حتى اتخذ الصراع بين الطرفين منحى تمثل في ان تكون البيئة العربية هي بيئة الصراع، وأصبح الكيان الصهيوني يعمل بالنيابة.

من ذلك تكون العلاقة الوظيفية بين كل من الصهيونية العالمية وأداتها الكيان الصهيوني والامبريالية، هي علافه التداخل والترابط لخدمة الأغراض المشتركة لتمزيق الوطن العربي.

فالكيان الصهيوني يعد جزءا من نظام القوة البعيدة الذي يستغله المركز العالمي لممارسة السيطرة على الوطن العربي.. وحتى يحقق المركز هذا الترابط ، عقد بينه وبين الكيان الصهيوني عددا من الاتفاقيات الاستراتيجيه.

(ج)- التخطيط لتغلغله الاقتصادي في الجسد العربي، فطرح ما يدعيه مبادرات اقتصاديه، أوهم العرب بأنها لمصلحتهم لذا أعلنت الولايات المتحدة الامريكيه والصهيونية العالمية على إنشاء بنيه اقتصاديه وتكنولوجيه وصناعية متقدمه في الكيان الصهيوني ، لأنه اعد كقوة امبرياليه فرعيه وظيفتها خدمة مصالح المركز (القوة الامبريالية الرئيسة) المتمثلة بالولايات المتحدة الامريكيه، التي توجهها الصهيونية العالمية. (٢٦)

الثاني: العمل على تطويق الوطن العربي معتمدا على نظرية شد الإطراف ،اقتصاديا لإضعاف القلب العربي ومحاولة قضم أطراف(المحيط العربي) لاحقا بالاستعانة بأدوات تنفيذ إقليميه غير عربيه، وبالتحالف الاستراتيجي مع القوى الغربية والرأسمالية العالمية، والحد من قدرة الأطراف على حماية القلب.

لقد أرسى الكيان الصهيوني قواعد هذا الاتجاه بإيجاد بؤرستراتيجيه يستند عليها. فكانت إثيوبيا وتركيا التي تطورت العلاقة بينهما إلى تحالف استراتيجي يقوم على معاهدة أبرمت منذ عام ١٩٩٦. والضغط على خاصرة القوة للوطن العربي،

بالاعتماد على إثارة النعرات الطائفية، لإعاقة دوره في إسناد دول الطوق، فضلا على التدخل في كل من لبنان والسودان والجزائر ودول المغرب العربي واليمن، لتقطيع أوصال الدولة العربية وتفتيت المجتمع العربي تسهيلا لاقامة النظام الشرق أوسطي، علاوة على استخدامها وسائل الضغط المادية، وخاصة ما يتعلق بمسالة المياه في العراق ومصر وسوريا . فالكيان الصهيوني تبنى مفهوم الشرق الأوسط ووجده فرصة سانحة لتحقيق أهدافه

السياسية الاستراتيجيه، وهو ما عبرعنه ديفيد بن غوريون أول رئيس وزراء لإسرائيل بقوله(ان الشرق الأوسط منطقة متعددة الأجناس والأديان ومنطقة أقليات، وهي فرصة لطمس الهوية الحضارية للوطن العربي)(٢٧)

ومن اجل التنفيذ العملي، رسم الكيان الصهيوني الحزام الجغرافي للطوق بالحلقات الاتيه: ينظر الشكل(٤)

الحلقة الأولى: هي دول الطوق، الدول العربية المواجهة.

الحلقة الثانية: الدول العربية الواقعة وراء دول الطوق، والتي من الممكن إسناد دول الطوق.

الحلقة الثالثة: وتضم الدول العربية في المغرب العربي والدول الاسلاميه في الشرق الأوسط والبحر الاحمروشرق افريقيا، والتي ممكن ان تؤثر مكانتها وتوجهاتها الستراتيجيه على الأمن الصهيوني.(٢٨)

وحتى يستكمل الكيان الصهيوني طوقه الجغرافي لخنق الوطن العربي وتهيئته للاتجاهات المرسومة في التحول نحو الجيواقتصاديه، امتد هذا الكيان صوب دول آسيا الوسطى لتحجيم أي إسناد محتمل من هذا الحيز المكاني للوطن

العربي ، ومن الجانب الآخر ، تسخير موارد هذا الحيز لصالح تعزيز عناصر قوته.(الحلقة الرابعة)

وارتباطا مع منهج الكيان الصهيوني في تحقيق أهدافه وتعزيز وتقوية مصالحه وعناصر قوته وتهيئة المستلزمات لان تكون أحزمته الجغرافية التي أعدها فاعله، توجه إلى تفتيت الدول العربية والمجتمع العربي. فالامبريالية والصهيونية لم تعدا تكتفيان بالتفتيت الجغرافي بل سعتا إلى التفتيت الطائفي والعرقي كي تصلا

بالنهاية إلى إلغاء الشخصية القومية وتشويه الثقافة العربية والفكر القومي الاصيل. ويعتمد المخطط الصهيوني- الأمريكي على المشروع الذي طرحه الصهيوني(اودينون) عام ١٩٨٢ والذي سمي باسمه. ويهدف هذا المخطط تقسيم مصر إلى مناطق إقليميه وطائفيه، وان تجزئة مصر ستؤدي بنظره إلى تفكيك ليبيا والسودان، وان دول ابعد يقصد بها الجزائر والمغرب ستتأثر هي الأخرى. إما في الجهة الشرقية، فان المشروع يقسم لبنان إلى خمسة كانتونات طائفيه، وسوريا إلى ثلاث دويلات(علوية وسنيه ودرزيه)، والعراق إلى ثلاث دويلات(شيعيه في الجنوب، وكرديه في الشمال، وسنيه في الوسط).(٢٩) وقد اظهر الكيان الصهيوني اهتماما خاصا في شؤون الأقليات والطوائف. حيث يصف احد الصهاينة الأقليات في الوطن العربي باعتبارها(مراكز الشقوق الثانوية في الوطن العربي).(٣٠) ولترسيخ هذا المنهج، اعتمد على عقد الندوات والمؤتمرات لتطوير وسائله وخططه في هذا المجال. إذ نظم مركز (برابلاين) للأبحاث الستراتيجيه ندوه في١٩٩٢/٥/٢ بالتعاون مع مركز الأبحاث السياسية بوزارة خارجية الكيان الصهيوني بشان تحليل الموقف من الجماعات الدينية والطائفية في الدول العربية ودول الجوار، دعت فيها إلى استمرار إثارة النعرات العرقية والطائفية في الدول العربية ومواجهة ضغط الإسلام والقومية العربية .(٣١) وهذا يعد موقف ثابت، لان انقسام الوطن العربي يعني ،في نهاية المطاف، إضعافه وتشتت قواه وطاقاته التي يمكن ان تعبأ وتحشد في مواجهة الكيان الصهيوني.

نستنتج من ذلك، ان الكيان الصهيوني عمد إلى استغلال الخصائص الاثنوغرافيه لسكان الوطن العربي وامتداداتها إلى دول الجوار لتعظيم دور الاثنيات وإحلالها محل الخصائص القومية الموحدة، معتمدا على دول الجوارالتي تتصور ان إطماعها موجودة في الوطن العربي، وتحقيقها لايتم إلا بالتعاون مع الكيان الصهيوني.

ان مثل هذه المهمات.تحتاج إلى تهيئة البيئة المناسبة التي تعمل على كل تلك الاتجاهات. لذا اعتمد الفكر الجيواقتصادي محل الفكر الجيوسياسي المجرد، أي التحول من السياسة المرتبطة بمتطلبات المكان أو الموقع، إلى السياسة المتعلقة

بالأهداف الاقتصادبه التي تتخطى المكان والموقع والحدود وتحقق له الأمن والاستقرار ،وهذا الدور الجديد لابد له ان يقوم على أدوات أكثر فاعليه للتغلغل السلمي والهيمنة الاقتصادية.(٣٢)

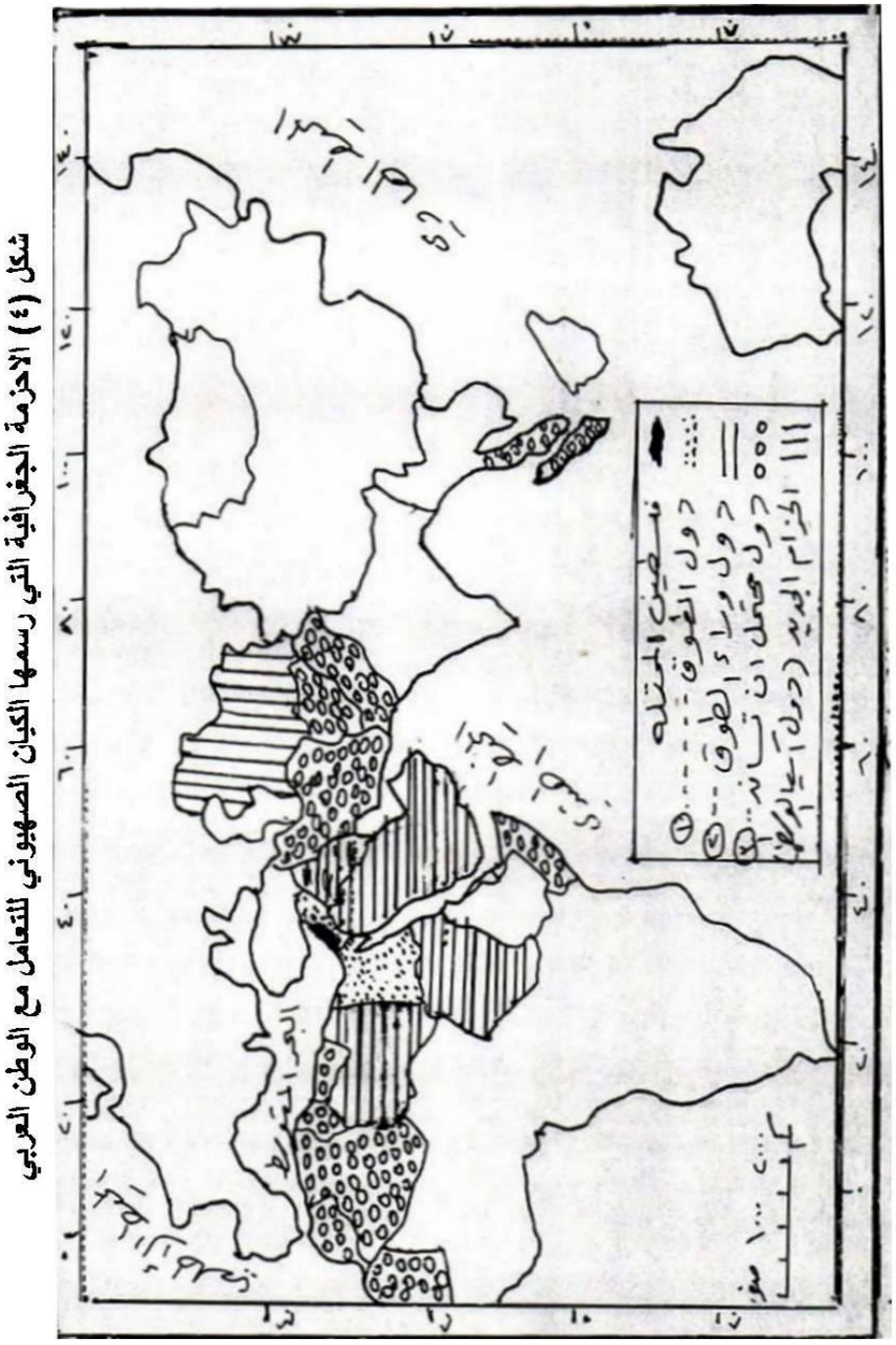

شكل (٤) الاحزمة الجغرافية التي رسمها الكيان الصهيوني للتعامل مع الوطن العربي

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:-
١- عوض،محسن،الاستراتيجية الاسرائيلية لتطبيع العلاقات مع الاقطار العربية ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،١٩٨٧،ص٢٣
٢- البحث ص ١٣

المبحث الثالث

الترابط الوظيفي بين النظام الشرق أوسطي والكيان الصهيوني

لكي يمكن للبحث تحليل الترابط الوظيفي بين الطرفين، لابد من إلقاء نظره على ماهية النظام الشرق أوسطي،
والإطارات التي يسعى الكيان الصهيوني للاستفادة من هذه العلاقة.

يعود المحتوى الفكري لمفهوم(الشرق أوسطيه) إلى المزاعم والأصول التوراتية وكتابات مؤسس الصهيونية (تيودور هرتزل)(٣٣)، ومن الفكر الصهيوني التوسعي والذي ترجمه بالدعوة المعاصرة إلى الشرق أوسطيه(٣٤)

يعد شمعون بيريز مهندس(الشرق أوسطيه) بمفهومها المعاصر. فقد حدد خارطة الشرق الأوسط بأنها تمتد من حدود مصر العربية حتى حدود باكستان الشرقية، ومن تركيا وجمهوريات آسيا الوسطى شمالا حتى المحيط الهندي وشمال السودان، وهي منطقة تجمع دولا عربيه وإسلاميه(٣٥)

بدأ العمل الدبلوماسي لتحقيق المشروع أو النظام الشرق أوسطي منذ مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، وضمن إطار المفاوضات المتعددة الأطراف. وتعاقبت المؤتمرات حيث عقد عام١٩٩٤ مؤتمر الدار البيضاء وبعده مؤتمر القاهرة، ومؤتمر عمان١٩٩٦ والدوحة ١٩٩٧ وكان الهدف من تلك المؤتمرات بناء نموذج لنظام إقليمي جديد هو النظام الشرق وسطي، ومن خلال الموقع الجغرافي الذي يتمتع به الحيز المكاني الذي يحتله الكيان الصهيوني، فانه يكسبه مركزا خاصا في التجاره العربية المعاصرة ومحورا للاقتصاد العربي.(٣٦) ومنذ توقيع اتفاق أوسلو ومعاهدة وادي عربه مهدت إسرائيل لتوسيع شمولية المرحلة الأولى من المشروع الاقتصادي الشرق أوسطي لتضم ثلاث دول عربيه شمال أفريقيا، المغرب ، تونس ، الجزائر.(٣٧) ان إقامة النظام الشرق أوسطي يفتح أمام الكيان الصهيوني مجالات عدديه يعزز من خلالها مفردات قوته الجيبوليتيكيه التي تعاني من الوهن والضعف.
وتتحدد هذه المجالات بالاتي:

(١)- **المجال الأمني** : يقوم على وضع الترتيبات الامنيه المشتركة والدائمة لدول المنطقة تعتمد على عناصر منها:

الحد من التسلح، ضمان الأمن الجماعي، توازن القوى على النحو الذي يحقق الاستقرار الأمني لهذه الدول وفق المنظور الصهيوني. هذه الخطوات تصب في

منحى أساسي هو نزع سلاح العرب ووضع قدراتهم العسكرية تحت الرقابة والسيطرة، والحيلولة دون نمو مركز قوة عربيه. ويعتمد النظام الأمني للشرق أوسطي على الأتي(٣٨):

(أ)- تكون الولايات المتحدة الامريكيه هي القائدة والضامنة لهذا النظام.

(ب)- إفشال أي توجه عربي متكامل لأمن المنطقة.

(ج)- فصل المشرق العربي عن المغرب العربي، ويأتي هذا الهدف من خلال الترابط الوظيفي بين النظامين الشرق أوسطي والشرق المتوسطي . حيث سهل الترابط الاختراق الصهيوني للمنطقة العربية، مما يعمل على تشرذم الوطن العربي. فالمخطط يكرس تفكيك المشرق العربي وعزله عن مغربه، ويتم من خلال تشكيل نظام إقليمي يضم دول المشرق العربي تدخل مصر من ضمنه مركزه الكيان الصهيوني. وإقليم آخر مركزه أوربا تنضوي تحته دول المغرب العربي ويدخل فيه الكيان الصهيوني باعتباره ضمن إقليم البحر المتوسط، وعلاقته الوثيقة بأوربا.

(د)- تكثيف الوجود العسكري الأمريكي والغربي في منطقة الخليج العربي والوطن العربي.

(هـ)- الحفاظ على تقوية الكيان الصهيوني عسكريا وتكنولوجيا.

(٢)- **المجال الاقتصادي**: يمثل النظام الاقتصادي القاعدة الاساسيه لقيام النظام الشرق أوسطي والمدخل لتحرك الكيان الصهيوني لاختراق الوطن العربي. ويعتمد الكيان الصهيوني في هذا المجال على الخصائص التي يمتلكها، ومنها ارتفاع المستوى التكنولوجي، الذي جاء من ألاستراتيجيه التي تقوم على التوسع في جامعاته نوعيا. فقد استحدثت جامعتين جديدتين أحداهما لعلوم البحار، والثانية لعلوم الصحراء، وهي تتلاءم مع أوضاع المنطقة، لكثرة المسطحات المائية وسعة الصحاري فيها. وفي ظل افتقار الجامعات العربية للتخصصات الدقيقة ، يجعل استقطاب الكفاءاتالعلمية أمرا قائم. ويعني هذا، انه بالوقت الذي يتمتع فيه العرب بكم كبير من الجامعات، فان الكيان الصهيوني يذهب إلى النوع، وعندئذ، سيعمل الكيان الصهيوني، في ظل نجاح التسوية واطر النظام الجديد، على استقطاب العقول

العربية عالية الكفاءة، في الوقت الذي ظل الوطن العربي منطقة طارده لهذه الكفاءات ٠

وقد هيأ الكيان الصهيوني فرص النجاح في المجال الاقتصادي، وذلك بإجرائه تحولات جذريه في جملة قطاعات العلم والتنمية، ويظهر ذلك من تسجيل نحو(٦٠٠) براءة اختراع عام ١٩٩٨ ،مع زيادة نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير لتصل نحو(٢,٩%) من إجمالي الدخل القومي. في حين بلغت هذه النسبة في مصر اقل من(١%)، وفي الأردن(٠,٠٣%) ،وعلى مستوى الوطن العربي نحو(٢%). وسجل عدد العلماء والتقنيين المشتركين في البحث والتطوير زهاء(١٥٠٠٠) شخص، ونسبة العاملين في العلوم والتكنولوجيا بلغت نحو(٢٩%)، والمتخصصين والفنيين والمهندسين نحو(٧٢%) من القوى العاملة في الكيان الصهيوني من مجموع الطاقة البشرية العاملة لعام ١٩٩٨(٣٩)، بينما لا يشكلون في الوطن العربي ألا نحو(١٤%). كذلك ، في الوقت الذي بلغ الإنفاق
الصهيوني على التعليم نحو(٨,٦%) من الناتج القومي الإجمالي، لم تتجاوز هذه النسبة في الوطن العربي إلا نحو (٥,٩%).أما عدد الباحثين فوق(٢٠) سنه فقد بلغت نسبتهم إلى السكان في الكيان الصهيوني حوالي(٨١٠٠) باحث لكل مليون نسمه. في حين لم تبلغ هذه النسبة في مصر(٥٠٠) وفي الأردن(١٣٠)، وفي الوطن العربي(٣١٨) نسمه فقط.(٤٠) ولم يقتصر على الجهد الذاتي للصهيونية، بل سعى بالتحالف مع دول المركز الرأسمالي لاستثمار ما تقدمه من دعم تكنولوجي وعلمي لتحقيق أهدافه، بعيدا عن الحروب التقليدية التي بالنسبة إليه مكلفه. وسهلت الدول الامبريالية له هذه العملية بكثير من الإجراءات وآخرها التحرك لنقل(المعجل الالكتروني الألماني) المخصص لدراسة القوى الفيزياويه في الترتيب النووي وتطبيقاته النظرية والعملية للبحوث الطبية والصناعية. وكان الهدف منه إسقاط الحاجز النفسي بين الباحثين العرب والصهاينة. وسيتم التعرف من خلاله على أهداف واستراتيجيات الجامعات والمعاهد العربية وأسماء العلماء والتخصصات الدقيقة، مما يفسح المجال لإمكانية الإغراء في ظل أجواء التقارب،

مع إغراء العلماء العرب الموجودين في الخارج لمنعهم من العودة لأوطانهم، بغية إضعاف القاعدة العلمية العربية.

وأخيرا تشجيع إقامة مشاريع ذات متطلبات اقتصاديه عاليه، هدفها ليس المردود العلمي لتطوير الصناعة، بل لإلهاء العلماء العرب في متاهات تستنفذ الأموال والجهود العربية، وتعكس التفوق العلمي الصهيوني.

وتعزيزا لهذه الإجراءات، وضعت ترتيبات تضمن تفوق الكيان الصهيوني، وتحافظ على(امن الأعماق)، ويحقق له مركزا" لإدارة العملية الاقتصادية في ظل التغيب المتعدد للنظام العربي وجعل الدول العربية مجرد شريك اصغر(Junior Pannier)، وأطراف في ظل التقسيم الإقليمي الجديد للعمل.(٤١) وتنطلق الترتيبات الاقتصادية للشرق أوسطيه بالاعتماد على المعادلة الاتيه:

(أموال ونفط خليجيي – قوى عامله مصريه وفلسطينيه– مياه تركية– تكنولوجيا الشركات متعددة الجنسية– بقيادة الخبرات العلمية الصهيونية، ويحصل التشابك، بالاعتماد على القطاع الخاص العربي والراسماليه العربية. وما يدل على ذلك، حضور نحو(١٦٥) شخصيه من رجال الأعمال العرب في مؤتمر قمة عمان الاقتصادي عام١٩٩٥، وحضور(٢٠٠٠) رجل أعمال، قمة القاهرة عام ١٩٩٦ منهم(٥٦٠) من مصر.(٤٢) وقد أصبحت تلك الترتيبات يقودها القطاع الخاص، مما يصبح اختراق الاقتصاديات العربية من الاقتصاد الصهيوني والامبريالي عمليه يسيره. وبذلك تتعاظم موارد الكيان الصهيوني في بيئة إقليميه، وتنشط في المجالات الاتيه:

أولا– الموارد المائية: سعى الكيان الصهيوني في المفاوضات متعددة الإطراف إلى تحقيق تعاون مع الأطراف العربية في مجالات خمسه كان أهمها الموارد المائية. فالكيان الصهيوني يعتقد ان الموارد المائية تعد أكثر من قضيه أخرى تدفع الحاجة إلى إقامة نظام إقليمي جديد. حيث يمكنها التخطيط لمشاريع تنميه المياه بالاعتماد على:

(أ)- استثمار توجهات تركيا، التي تعد إحدى دول النظام الشرق أوسطي المقترح، وذلك من خلال مشروع (أنابيب السلام) الذي من المخطط له تزويد دول الخليج العربي وسوريا والأردن والكيان الصهيوني. ينظر شكل(٥)

(ب)- الاستفادة من الخطط والبرامج الهادفة إلى تزويد الكيان الصهيوني من المياه التركية عبر بيعه ونقله بالسفن أوالحاويات البلاستيكية. إذ اتفق مع تركيا في ٢٠٠٠/٦/١٩ على استيراد نحو(٥٠) مليون اعتبارا من٣ من المياه اعتبارا من صيف عام ٢٠٠١ ، وستنقل بواسطة مستودعات سعتها(٢٥٠) ألف طن إلى ميناء عسقلان حيث سيجري ضخها في شبكة المياه الاسرائيليه.

(ج)- العمل على تامين مشاريع تركيا وبالذات(مشروع الكاب)، الذي عند اكتماله سيلحق ضررا كبيرا في العراق وسوريا. إذ سيؤدي إلى خفض تدفق نهر الفرات بنسبة(٤٠%) في سوريا وحوالي(٨٠%) في العراق، فضلا عن المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي سيحدثها هذا المشروع في حوض الفرات(٤٣)

(د)- استخدام ما لديه من خبرات وقاعدة تكنولوجيه علميه لطرح مشاريع ومقترحات حلول لما تعانيه الدول العربية المجاورة له من مشاكل تخص المياه، وبالتالي يحقق له هدف المشاركة في حصته من المياه الموجودة.

ثانيا: **موارد الطاقة:** يرتبط هذا المتغير، بالمتغير السابق، المياه . فقيام النظام الشرق أوسطي يتيح فتح حوارات متعددة مع دول الخليج العربي وتركيا حول إمكانية مد خطوط أنابيب لنقل المياه العذبة(مشروع السلام) بتمويل خليجي وخبره إسرائيليه. فيما ستؤمن هذه الدول، بأسلوب المقايضة، مستلزماتها من الطاقة،فضلا عن مكانية مساهمة السعودية من خلال إعادة تشغيل خط التابلاين لنقل النفط السعودي والذي يمر عبر الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما بدا الكيان الصهيوني مسعاه باتجاه قطر لكي يحصل على حصة من النفط والغاز. من جانب آخر، يطمح الكيان الصهيوني إلى ان يكون دولة من دول مرور النفط. وجاءت الفرصة يانعة بعد حملة التطبيع، ولهذا اهتم بالأنابيب التاقله للنفط من الخليج

شكل (٥) مشروع مياه السلام التركي

العربي إلى البحر المتوسط، وذلك من اجل إقامة علاقات مع مصادر التموين لتامين حاجته من النفط بأسعار خاصة.

إذ ان اتفاقيات المرور تشير، في اغلب الأحيان، إلى ضرورة إعطاء دول المرور أفضليه، سواء في الكميات أو في الأسعار. وتطورت الصلات مع دول مجلس التعاون الخليجي ومصر من اجل الحصول على الغاز الطبيعي، حيث كانت الاتصالات تجري مع السعودية عن طريق الأردن، ليحصل على الغاز منها بسعر ارخص من غاز مصر وقطر وقد تلقى الكيان الصهيوني في نهاية عام ١٩٩٤ همسات من رجال أعمال كويتيين وقطريين وبحرينيين يطلبون استخدام موانئ النفط في فلسطين المحتلة لنقل مصادرا لطاقه إلى أوربا.

ومن المعروف ان الكيان الصهيوني يحصل على الغاز الطبيعي من مصر، وجاءت هذه الصفقات بعد بدء عملية التطبيع. وقد افتتح اكبر مشروع مصري- إسرائيلي لتكرير النفط في الشرق الأوسط ، وهو مشروع(ميدوز) برأسمال قدره(١,٢) مليار دولار.(٤٤)

ثالثا: **التجارة :** تشكل الأسواق الخارجية وتراكم الأرباح هدفا من أهداف الاقتصاد الصهيوني. وفي نطاق هذا الهدف يكتسب التوجه الإسرائيلي منحا مهما سوف يضمن حسب تخطيطه توجهات أكثر من (٣٠٠) مليون مستهلك عربي، سوق استهلاكية كبيره بقوة شرائية عاليه. وعليه فان مكاسب التجاره ستؤول معظمها إلى الاقتصاد الصهيوني. وقدرت الدراسات ان المنطقة الحرة المزمع إقامتها بين الأردن وسوريا وفلسطين(الضفة الغربية والقطاع) والكيان الصهيوني سيبلغ حجم صادراتها الكلية بحدود(٣٠) مليار دولار عام ٢٠٠١، يحصل الكيان الصهيوني أكثر من(٥٠%) منها(٤٥).

ولما كان الكيان الصهيوني يعتمد اعتمادا كبيرا على التجاره الخارجية وذلك لصغر حجمه ومحدودية موارده ، فالتجار تشكل نحو(٨٠%) من دخله القومي. لذا أتاح مؤتمر مدريد فتح المجال لاختراق الأسواق العربي. هكذا يتحول انفتاح الأسواق العربية أمام السلع الاسرائيليه، أداة لجذب الاستثمارات الراسماليه الغربية لإنقاذ الاقتصاد الإسرائيلي مع دفع الدول العربية لتبني اقتصاد السوق الرأسمالي، وفتح تجارتها الداخلية والخارجية أمام الشركات متعددة الجنسية فمثلا شركة (جنرال موتورز) تتفرع منها(٣٦) ألف شركة فرعيه في العالم تسلب فائض

الأموال العربية، وهي شركات ترتبط بالصهيونية العالمية. فضلا عن إيجاد موارد ماليه بديله للمساعدات الامريكيه والغربية، وتوفير رقعه اقتصاديه أوسع لتصريف البضائع الاسرائيليه وتجهيز الماكنه الصناعية الاسرائيليه بما تحتاج إليها من موارد أوليه وشبه مصنعه.ولعل أهم مكسب حققه الكيان الصهيوني هو إضعاف المقاطعة الاقتصادية العربية، وبالأخير إنهائها.(٤٦)

ان رفع المقاطعة قد أدى إلى توسيع مجاله الاقتصادي و تطوير طاقته الانتاجيه لحصوله على أسواق لتصريف إنتاجه. فقد أقدمت دول مجلس التعاون الخليجي على رفع المقاطعة الاقتصادية عام ١٩٩٤، وبما أنها تمثل سوقا استهلاكية رائده له، فحجم وارداتهم تبلغ نحو(٤٥) مليار دولار سنويا ، قد تصل إلى حوالي(١٠٠) مليار، و بلغت صادراته إلى الكويت نحو(١٠٠) مليون دولار، وزادت صادراته من دول المجلس وبعض الدول العربية بعد رفع المقاطعة إلى نحو(٢,٥) مليار دولار(٤٧). ومن ناحية أخرى، سيحصل الكيان الصهيوني الإفادة من حجم العوائد والأموال الخليجية، بتوجيه جزءا منها للمشاركة في تمويل مشروعات السلام التي ستعالج البنية التحتية. فضلا عن ان رفع المقاطعة قد زاد من حرية حركته وحركة الشركات والمؤسسات والدول للتعامل معه دون خوف من المقاطعة. علما انه خسر ما مجموعه نحو(٩٢) مليار دولار للفترة من(١٩٤٨– ١٩٩٨) من جراء المقاطعة العربية(٤٨). ليس هذا فحسب،بل ان الاقتصاد الإسرائيلي قد ازدهر، إذ بلغ دخله القومي نحو(٨٠) مليار دولار، وارتفع دخل الفرد إلى حوالي(١٦) آلف دولار سنويا، ووصلت صادراته إلى مصر ما يقرب من(٣٨) مليون دولار. كما سهلت رفع المقاطعة عملية اختراقه الأسواق العالمية. فمثلا بلغ تبادله التجاري مع تايلاند نح(٥٠٠) مليون دولار، ومع تايوان(٤٢٠) مليون دولار، ومع كوريا الجنوبية نحو(٩٠٠) مليون دولار عام ١٩٩٦(٤٩). وفتحت مشاريع التسوية المجال لتوسيع علاقاته مع دول آسيا التي لم تقم معها اتفاقيات سابقا. فقد بدأت علاقاته مع فيتنام عام ١٩٩٣ وبلغت وارداته إليها نحو(١٣٥) مليون دولار. (٥٠) وساهمت المشروعات الاقتصادية المطروحة في مجال التعاون الإقليمي والقائمة على

التخصص في القطاعات الاقتصادية إلى خلق حاله يطلق عليها(الاعتماد المتبادل)، كان هدفها إلحاق العرب بالكيان الصهيوني.

رابعا: **القطاع الصناعي**: يمثل القطاع الصناعي قطب الرحى لاقتصادها. حيث تساهم الصناعة التحويلية بنسبة(٨,٥%) من إنتاجها المحلي. وعليه فان اتخاذ الكيان الصهيوني مقرا اقليميا للشركات متعددة الجنسية يستند على مايو فره الكيان من عوامل الجذب العديدة(مستوى عالي من التطور التكنولوجي، وسائل الاتصال السريعة والحديثة، العوامل التنظيمية والاداريه، الكوادر والخبرات العلمية عالية التأهيل. فالتركيب المهني للقوى العاملة الموجودة في الكيان يلبي هذه المتطلبات. فهناك نحو(٣٩%) من فئة العلماء والباحثين و(٣٢,٢%) من الأطباء والممرضين، و(٤,٣%) من المدراء والكتبة، و(٦,٢%) من عمال البيع والخدمات، و(٥,١%) من العاملين بالقطاع الزراعي، ونحو(١٢,٢%) من العمال المهرة في القطاع الصناعي، و(٢%) من العمال غير الفنيين لعام ١٩٩٠. وقد أضيف أليهم بعد عام ١٩٩١ من المهاجرين الجدد نحو(٢٧) ألف خريج جامعي، منهم حوالي(١٦) ألف مهندس و(٣٢٥٠) طبيب.(٥١) هذه القاعدة تجعل البنية التحتية لقيام المشاريع الصناعية متوفرة مما يتيح تدفق الاستثمارات للعمل في الكيان الصهيوني، أو نقل هذه القدرات إلى الدول العربية لإنشاء المشاريع المشتركة. ومما يشجع هذا التوجه، ان القطاعات الصناعية العربية خضعت إلى عملية تهميش تقودها دول المركز الرأسمالي من خلال العولمة وأدواتها، حيث زرعت فيها ما يسمى (الخصخصة)، مما وفر فرص خلق الروابط بين القطاع الصناعي المخصخص ،وبين القطاع الصناعي الإسرائيلي.

خامسا: **القطاع الزراعي**: على الرغم من ضيق مساحة الأراضي الزراعي إلا ان قطاع الزراعة فيه يحظى بالاهتمام لما يتمتع به من خبرات رياديه في مجال الزراعة الصحراوية وتوفرمراكزابحاثها. هذا الاهتمام يبدو مرسوما بدقة منذ مدة طويلة للتعامل به في فترات لاحقه. فضلا على ما يتمتع به من قدرات صناعية في مجال المعدات والآلات الزراعية، والثروة الحيوانية. وكان من أولى ثمار ذلك تدريب حوالي(٥٠٠) عامل مصري في مؤسساتها، وإنشاء مزارع لتربية الأبقار الاسرائيليه في مصر.(٥٢)

وبهذا الشكل يعمل الكيان الصهيوني على رفد القطاعات الزراعية في الدول العربية التي تنضوي إلى الشرق أوسطيه لتحقيق الفائدة المباشرة له،(زيادة نسبة الاكتفاء من الغذاء وتحقيق أمنه الغذائي)، وغير المباشرة تحقيق التشابك الاقتصادي مما يصعب على تلك الدول الانفكاك منه مستقبلا. ومن جانب آخر، يعمل على نشر الاوبئه والأمراض في المحاصيل الستراتيجيه الغذائية العربية، كما فعل في مصر والسعودية ودول المغرب العربي عندما ادخل أصناف من المحاصيل المصابة بالأمراض والآفات، والهدف تجويع العرب، وجعلهم يستوردون الغذاء باستمرار.

سادسا: قطاع التمويل والخدمات: يسعى الكيان الصهيوني إلى زيادة درجة الاعتمادية في العلاقات الاقليميه في نطاق النظام الشرق أوسطي، واهم وسائله في ذلك، قطاع الخدمات. إذ طرحت عدة مشاريع لتوثيق الترابط منها إقامة بنك للتعاون الاقتصادي والتنمية في الشرق الأوسط هدفه تدوير الأموال العربية باتجاه خدمة الاستثمارات في الاقتصاد الإسرائيلي مع تشجيع السياحة بين الدول المنضوية للنظام من خلال إنشاء مجلس إقليمي للسياحة وجمعية وكلاء السياحة والسفر في الشرق الأوسط وفتح الحدود للحركة السياحية. ولم يكن الهدف اقتصادي فقط، بل ان السياحة ستتيح التقارب بين العربي والصهيوني بما تجعل إسرائيل مقبولة في الوطن العربي، بسبب الوشائج التي ستبنيها مثل هذه الممارسة بين الأفراد والمؤسسات اللاتي تدعمها الحكومات أنفسها. ويظهر دور بنك التعاون الاقتصادي والتنمية في الشرق الأوسط من خلال المشاريع التي طرحت (٥٣).ينظر الجدول(٢)

(١)- برنامج لتنمية وادي الأردن الذي يشمل المنطقة الممتدة من البحر الأحمر إلى بحيرة طبرية وتضم إسرائيل والأردن.

(٢)- برنامج تنمية منطقة جنوب شرق المتوسط وتشمل الساحل الجنوبي من الكيان الصهيوني وقطاع غزه وشمال سيناء، ويغطي قطاع المواصلات والنقل والسياحة والتجارة.

(٣)- مشروع طابا- العقبة- ايلات، الذي ينطوي على تعامل إقليمي في مساحة مشتركه بين مصر والأردن والكيان الصهيوني.

(٤)- مشروع إنشاء سكك حديد تصل الفوسفات الاردنيه والاسرائيليه في منطقة البحر الميت بكل من مينائي ايلات والعقبة وربط المصنع الأردني بأحد الموانئ الاسرائيليه المطلة على البحر المتوسط.

(٥)- تحويل الوطن العربي إلى مجموعة من الدوائر المتعددة والمستقلة التي يمكن ان تتقاطع مصالحها الاقتصادية والسياسية والامنيه، وبذلك فان قيام الشرق أوسطيه سيحقق للكيان الصهيوني الآتي:

(أ)- تهيئة قاعدة التطبيع مع الكيان الصهيوني وذلك من خلال تصفية التراث الفكري والسياسي القائم على رفض هذا الكيان. وتحقيق التطبيع يعني عمليا الاعتراف النفسي والوجداني، وليس الفكري فحسب، مع تكريس الشعور بوجوب التعايش السلمي مع الصهاينة على ارض فلسطين، أي بمعنى اعتراف العرب بشرعية قيام الكيان الصهيوني، ليس الاعتراف بوجودها كأمر واقع فحسب، وإنما بحقها في الوجود أيضا.

(ب)- تقسيم الوطن العربي إلى أربع دوائر استراتيجيه على النحو الأتي:

الأولى: دائرة وادي النيل. الثانية: دائرة الجزيرة العربية. الثالثة: دائرة الهلال الخصيب. الرابعة: دائرة المحيط. وهذه الدوائر هي تطبيق لخطة (هرتزل) التي رسمها، وقال عنها(بعد ان يقوم كيان اليهود بعشرين سنه تفتح الجسور بيننا وبين الدول العربية وتصبح (الدولة اليهودية) هي القاعدة الصناعية المتقدمة في المنطقة، وتساهم رؤوس الأموال العربية في هذا التقدم الصناعي ونموه واتساعه، وتفتح الأسواق العربية أمام الإنتاج اليهودي، وتسيطر على كل نقاط الثروة في الشرق الأوسط.

(ج)- إعادة كتابة تاريخ قضية فلسطين ومجمل قضايا الصراع العربي الصهيوني للتكيف مع الواقعية الجديدة.

(د)- التنكر إلى الهوية القومية الجامعة لأبناء الوطن العربي، التي قوامها العروبة، والاستعاضة عنها بهويه بديله هي الهوية(الشرق أوسطيه)، القائمة على مبدأ رفض الهويات المحلية.

(٦)- تدمير النسق الإقليمي العربي ومحو مؤسساته من الوجود، وإقامة محلها هيكل إقليمي جديد، يشكل مركز القوة فيه (الكيان الصهيوني)، بعد ان كان مركز القوة فيه احد الدول العربية. ويقوم الهيكل الجديد على التعامل الجغرافي الذي يسمح بوجود دول لاتنتمي إلى الفضاء القومي والديني والثقافي للنظام الإقليمي العربي القائم.

(٧)- توسيع المجال الاقتصادي الحيوي الصهيوني وبما يطور قدراته وطاقاته الانتاجيه، وهو ما تحقق له بإلغاء المقاطعة العربية، وتسهيل امتداده إلى دول العالم الأخرى.

(٨)- وبالنهاية سيحقق له نتائج كبيره تحل معظم مشاكله ومنها نقص موارده المائية وموارد لطاقه والغذاء، وتهيئة البيئة الملائمة لزيادة قدرته على استيعاب أعداد من المهاجرين الجدد مع الاستفادة من القوى العاملة العربية الرخيصة

التي يتم تشغيلها في النشاطات المتوسطة والمتدنية، وهو ما أطلق عليه(عمالة الحمالين الصينيين).(٥٤)

٣- **المجال السياسي**: تكتمل الصيغة النهائية للسوق الشرق أوسطيه بإقامة النظام الإقليمي الجديد(الشرق أوسطي)، ويتم هذا كما مخطط له عبر مراحل عديدة وعلى النحو الأتي:

المرحلة الأولى: تبدأ بإقامة كونفدراليه تجمع مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني والأردن وإسرائيل. بمعنى إقامة اتحاد اقتصادي بين هذه الأطراف الثلاثة على غرار اتحاد دول(البنيلوكس)* والذي يتدرج من المنطقة الحرة، حيث سيتم السماح للسلع من منشأ إحدى المناطق الثلاث بدخول أسواق المنطقتين الاخريتين دون حواجز أو عوائق جمركيه أو إداريه. إلى إنشاء اتحاد جمركي لحماية منتجات البنيلوكس. وبهذا الأسلوب سيصبح البنيلوكس قنطرة للغزو الاقتصادي

للوطن العربي، وهو ما يحصل.

المرحلة الثانية: توسيع المنطقة الأولى لتضم منطقة بلاد الشام(سوريا ولبنان)

المرحلة الثالثة: وتتكون من دول المرحلة الثانية مضافا إليها مصر ودول مجلس التعاون الخليجي، بعد إحاطة المنطقة بأحزمة أمنيه خاصة(معاهدات أمنيه، تواجد عسكري، إنشاء قواعد) وتكون تحت إشراف الولايات المتحدة الامريكيه،

ولاحقا ضم العراق لهذه المنظومة.

المرحلة الرابعة: تكوين الفضاء الشرق أوسطي الجديد، الذي سيضم دولا" غير عربيه٥٥).

جدول(٢) المشروعات الصهيونية المقدمة إلى مؤتمر عمان ١٩٩٥ ومؤتمر القاهرة ١٩٩٦

القطاع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية/مليون دولار	عدد المشاريع	ألكلفه التقديرية/مليون دولار
المياه	٢٨	٩٠٠٠	٢٧	٢٥٠٠
الزراعة	١٣	٤٠٠٠	١٢	١١٠
النقل	١٢	٥٠٠	٤	١٥٠

السياحة	٣١	٢٠٠٠	١٧	٥٠٠
المواصلات	٢٢	٤٠٠٠	١٨	٢٢٥٠
الطاقة	١٨	٦٠٠٠	١٠	٢٢٧٠
الاتصالات	٢٢	١٠٠٠	٩	١٠٠
التجاره	١٦	٥٠٠	١٣	٣٥٠
الموارد البشرية	١٥	٢٠٠	٥	٧٥٠
أنظمة الطاقة	٢٠	٣٠٠	٤	٢٥
البنية التحتية	١٦	٥٠٠	١٣	١٠٠
المشـــــاريع التقنية	٥	٢٠٠	٥	٢٠٠
الإجمالي	٢١٨	٢٤,٧٠٠	١٣٩	١٣٣٠

المصدر: الجبالي، عبد الفتاح، المؤتمرات الاقتصادية الشرق أوسطي، الأهداف، النتائج، التوقعات، مجلة الدراسات
الفلسطينية، العدد ٣٠، ١٩٩٧، ص٤٢

الاستنتاجات

من تحليل ما ورد من الحقائق والمؤشرات الاقتصادية والسياسية والامنيه يمكن للبحث ان يستنتج المخرجات التي يمكن للكيان الصهيوني ان يحصل عليها من ترتيبات الشرق أوسطيه.

(١)- تكثيف الاقلمه والحد من مقومات السيادة بتكوين الفضاء الاقتصادي للشرق أوسطي ، حيث تتخلى الدول المنضوية إليه عن بعض جوانب سيادتها الوطنية في اتخاذ القرارات الاقتصادية، وهو يعد تهميش للاقتصاديات الوطنية العربية.

(٢)- إذابة الخصائص الوطنية بالخصائص الاقليميه الشرق أوسطيه، ثم في مرحلة لاحقه بالخصائص العالمية. وبهذا سيحل نظام إنتاجي جديد مركزه (إسرائيل) مكان النظام الإنتاجي العربي القائم.

(٣)- يحقق مفهوم جديد للأمن قائم على استبدال الحدود الجغرافية بأمن الأعماق الاقتصادية وبما يضمن له الوجود غبر المكلف.

(٤)- تفتيت الوطن العربي، وإعادة رسم خارطته ألاقتصاديه الجديدة القائمة على:

أ- فصل اقتصاد المشرق العربي عن اقتصاد المغرب العربي.

ب- أعادة تعريف المشرق العربي بضم مصر العربية.

ج- دمج المشرق العربي مع الكيان الصهيوني وبعض دول الشرق الأوسط غير العربية في فضاء اقتصادي إقليمي.

د- ربط دول مجلس التعاون الخليجي(المركز الجيواقتصادي العربي) بأحزمة أمنيه تسهل عملية استغلال ثروته النفطية، وإعاقة تقديم المساندة للأمة العربية في صراعها مع الكيان.

التوصيات

تتدرج التوصيات بالاتي:

١-تفعيل الاتصالات السياسية والثقافية، الرسمية وغير الرسمية، مع المنظمات والحركات اليهودية التي تناوئ الصهيونية، لزيادة الضغط على البنية الفكرية والاجتماعية والسياسية للكيان الصهيوني.

٢-تعزيز مقاومة الشعب العربي الفلسطيني في الداخل من خلال الدعم المالي عبر صناديق تمونها الدول العربية وبإشراف الجامعة العربية، على ان تقدم المعونات على شكل مشاريع تنموية تقام داخل الارض المحتلة.

٣-توظيف الموارد العربية(النفط والأموال) لتغيير توجهات بعض دول العالم نحو إقامة العلاقات مع إسرائيل، أو في تقليص التأييد لها في المنظمات الدولية والاقليميه.

٤-زيادة حجم التبادل التجاري العربي البيني والعمل التدريجي في تقليص حجم التجاره مع الدول غير العربية لصالح السوق العربية المشتركة، وخاصة في البضائع المتوفرة في الدول العربية.

٥-إنشاء بنك يطلق عليه(بنك لتنميه العربية) توظف أمواله لإقامة المشاريع الاقتصادية والاجتماعية الريادية في الدول العربية الأشد فقرا لمساعدتها من ان تقع بشراك السوق الشرق لوسطيه أو المتوسطية.

٦-إقامة المركز البحثي العلمي العربي المتخصص بعلوم المستقبل واستقطاب العلماء والباحثين العرب وغير العرب إليه عن طريق المغريات المادية أو المعنوية للحد من استقطاب إسرائيل لهم.

٧-الحد من المنافسة العربية العربية في إقامة المشاريع الاقتصادية المتشابهة، والعمل على بناء المشاريع الصناعية والزراعية والتنموية في الدول العربية التي تتوفر فيها مقومات هذه المشاريع ،على ان تمول من المال العربي المشترك.

٨-تحرك الجامعة العربية عبر هيئاتها ومنظماتها المختلفة، فضلا عن تحرك الدول العربية وبالتنسيق مع الجامعة العربية، وعبرا لعلاقات الاقليميه الصديقة، لعرقلة خطط إسرائيل لتقويض النظام العربي من خلال إقامة النظاميين الشرق أوسطي والمتوسطي، اللذان يعملان لتجزئة الوطن العربي .

٩-العمل الجاد لمنع دويل الخلافات والنزاعات العربية العربية وحصر حلها عبر الجامعة العربية أو من خلال الوساطات العربية .

مصادر البحث

(١)الحديثي، عباس غالي، الصراع العربي الصهيوني من الجيوسياسيه إلى الجيواقتصاديه، مجلة أم المعارك، بغداد، العدد ١١، ١٩٩٧ ، ص١٠٦ ٠

(٢)- محمود، توفيق محمود، الجغرافية السياسية لإسرائيل، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٩، ص١٢٦- ١٦٧ ٠

(٣)- البدري، خضر مزهر، التعليم القاني وأثره في الصراع العربي الصهيوني، مجلة أم المعارك، بغداد،العدد،٢٣، ٢٠٠٠ ، ص ٥٣ ٠

(٤)- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أيلول ١٩٩٩، ص٢٢٠-٢٢١،(مصر،سوريا، لبنان، الأردن).

(٥)- الديب، محمد محمود إبراهيم، الجغرافية السياسية، أسس وتطبيقات، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٨،ص٢٦ ٠

(6)- Sudeepta Adhikari"political Geography" printed at nice printing press, New Delhi, 1999,p255

(٧)- تقرير الامانه العامة للمؤتمر العربي العاشر،مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٥٥، ٢٠٠٠، ص ٤٥

(٨)- استخرج الانحدار بالاعتماد على عدد السكان لعام ١٩٩٩، ينظر التقرير الاقتصادي العربي، أيلول، ص٢١٩

(٩)- عوض، محسن، الاستراتيجيه الاسرائيليه لتطبيع العلاقات مع الأقطار العربية، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،١٩٨٧، ص ٢٣

(١٠)- الملف الإحصائي، الإحصاءات العسكرية للأقطار العربية، المستقبل العربي، العدد ٣٨، ١٩٩٨

(١١)- الجبوري، دهام محمود، هل تغيرت الأهداف الصهيونية، وهل ثمة صهيونيه جديدة، من بحوث ندوة مدركات الصراع العربي الصهيوني،مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠٠٠

(١٢)- القسم السياسي في جريدة العراق، تقارير، الكيان الصهيوني تميز عنصري ضد السفا رديم، العدد ١٩٩٩/٧/٢٥

١٣- ابوسته،،سلمان،اسرائيل٢٠٢٠ مستقبل إسرائيل كما تراه نخبها السياسية، مجلة المستقبل العربي ، العدد٢٩٢، ٢٠٠٣، ص١٥ ٠

(١٤)- الحويك، حياة، مناقشة لموضوع" مستقبل الحركة الصهيونية والمشروع الحضاري العربي، ندوة بيت الحكمة مجلة بيت الحكمة،بغداد، العدد١١,١٩٩٩، ص١٢ ٠

(١٥)- عيسى، هشام الشيخ، الاختلالات البنيوية في الكيان الصهيوني، ملخص منشور في جريدة الثورة، العدد ٢٠٠٠/٦/٢٨ ٠

(١٦)- كرباج، يوسف، إعادة خلط الأوراق السكانية في الشرق الأوسط ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد ٣٨، ١٩٩٩،ص ٦٣ ٠

(١٧)- كرباج، يوسف، المصدر نفسه، ص ٦٤- ٦٥ .

(١٨)- خليل، محسن، الخليج والنظام الأمني للشرق الأوسط، مجلة أم المعارك، بغداد،العدد ٤، ١٩٩٥،ص٤٥-٤٦ ٠

(١٩)- السامرائي، محمد احمد، الكيان الصهيوني ونهر النيل، مجلة الموقف الثقافي، بغداد، العدد ٢٠، ١٩٩٩،ص١٧ ٠

(٢٠)- عبد الحق، يوسف، المستقبل العربي والسوق الشرق أوسطيه بين أوهام التنمية وحتمية الهيمنة، مجلة صامد الاقتصادي، العدد ٩٨، ١٩٩٤، ص١٥٧ ٠

(٢١)- المجذوب، طارق، لا احد يشرب، مشاريع المياه في إستراتيجية إسرائيل، شركة دار الريس، بيروت، ١٩٩٨، ص٣٥. ٠

(٢٢)- اسحق، جاد، و زعرور، هشام، مخططات إسرائيل المائية، مركز الدراسات الاستراتيجيه والبحوث والتوثيق، ندوة مشكلة المياه في الشرق الأوسط ، بيروت،١٩٩٤، ص ١٤٥ ٠

(٢٣)- اسعد، رزق، (إسرائيل الكبرى)، مركز الأبحاث الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٨، ص ٤١٨-٤١٩ ٠

(٢٤)- العلوي، محمد جمال الدين، الصهيونية وإسرائيل، التتابع والرؤية المستقبلية(١٨٩٧- ١٩٩٧)، مجلة أم المعارك، بغداد، العدد ٢، ١٩٩٥، ص ١٠٠- ١٠١ ٠

(٢٥)- عبد الدائم، عبد الله، القومية العربية والنظام العالمي الجديد، بيروت، دار الآداب، ١٩٩٤، ص ١٤٣ .

(٢٦)عبدا لحميد، محمد،مستقبل الكيان الصهيوني، دراسة في الجيبوليتيك، اطروحة دكتوراه، كلية التربية، ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٠، ص ٦٦ ٠

(٢٧)- البر صان،احمد سليم، تطور مفهوم الشرق الأوسط والتفكير الاستراتيجي العربي، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والانسانيه،المجلد٣، العدد٣، ٢٠٠٦، ص١٥٣ ٠

(٢٨)- عوض، محسن، الاستراتيجيه الاسرائيليه لتطبيع العلاقات مع الأقطار العربية، مصدر سابق، ص ٢٣

(٢٩)- معروف، هدى شاكر، الكيان الصهيوني ومؤامرة التجانس الجغرافي في المنطقة العربية، مجلة آفاق عربيه، بغداد، العدد ١٠، ١٩٩٢، ص ٢٦

(٣٠)- فرسخ، عوني عبد المحسن، مخطط التفتيت، التحدي الامبريالي – الصهيوني المعاصر، القاهرة، دار العربي،١٩٨٥، ص ٧٣- ٧٤ ٠

(٣١)- الموقف الإسرائيلي من الجماعات الدينيه والطائفية في العالم العربي، جامعة برابلاين،مركز برابلاين للأبحاث الستراتيجيه، رمات جان، ٣/ تموز/ ١٩٩٣ ، ملف خاص مترجم إلى العربية.

(٣٢)- محمد، حسام، الوطن العربي من التجزئة إلى التفتيت في المخطط الصهيوني، مجلة الباحث العربي، العدد١٣، ١٩٨٧، ص ٢٦-٢٨

٣٣)- عوض،جلال عبد الله، الشرق الأوسط ، الدلالات والتطورات الجارية والمحتملة، مجلة شؤون عربيه، العدد ٨٠، ١٩٩٤، ص ١٤٩ ٠

(٣٤)- الجميلي، حميد، رؤية إستراتيجيه للاقتصاد السياسي للشرق الاوسطيه، مجلة أم المعارك، بغداد، العدد٦، ١٩٩٦ ص ٢٢ ٠

(٣٥)- مصطفى، نيفين عبد الخالق، المشروع الشرق أوسطي والمستقبل العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٢، ١٩٩٢، ص ١٢-١٣ ٠

(٣٦)- شنجار،عبد الكريم جابر، الاقتصاد العربي، مراجعة الذات وخطوات نحو تفعيل العمل العربي المشترك، مجلة الزحف الكبير، بغداد، العدد ٧، ٢٠٠٠، ص ٦٧

(٣٧)- الأطرش، محمد، المشروعان الأوسطي والمتوسطي والوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد٢١٠، ١٩٩٦، ص٧ ٠

(٣٨)- جاسور ، ناظم عبد الواحد، الشراكة المتوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، مجلة ام المعارك، بغداد، العدد ١٠، ١٩٩٧، ص ٩٦- ١٠٠ ٠

(٣٩)- البدري، خضر مزهر، التعليم التقاني وأثره في الصراع العربي الصهيوني، مصدر سابق، ص ٥٤-٥٧ ٠

(٤٠)- عبد الحق، يوسف، المستقبل العربي والسوق الشرق أوسطيه ....، مصدر سابق، ص١٦٤ ٠

(٤١)- يرتبط التقسيم الإقليمي الجديد للعمل بالتقسيم العالمي للعمل. حيث تتكامل العملية الانتاجيه الاقليميه على الصعيد العالمي بشكل هرمي تحتفظ دول المركز الرأسمالي لنفسها بعمليات التخطيط والتصميم والبحث إلى جانب مكونات ذات طبيعة تكنولوجيه عالية ومعلوماتية، بينما توكل إلى الدول النامية(الأطراف) مهام إنتاجيه تشكل حلقات إنتاج تتكامل بمجموعها مع الفعاليات الانتاجيه الرئيسة لدول المركز.

(٤٢)- الجبالي، عبد الفتاح، قمة عمّان بين أوهام السلام وطموح التسوية مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٤٠، ١٩٩٦، ص ٢٣ و ٣٣ ٠

(٤٣)- نجيب، عيسى، مشروعات التكامل البديلة، أعمال المؤتمر الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٧٧، ص ١٣٥

(٤٤)- الجبالي، عبد الفتاح، المؤتمرات الاقتصادية الشرق أوسطيه..... ، مصدر سابق، ص ٢٦ ٠

(٤٥)- عبد الفضيل، محمود، الشرق أوسطيه ومستقبل التعاون والتكامل الاقتصادي العربي، الحلقة النقاشيه(التحديات المستقبلية التي تواجه المنطقة العربية)، مجلة المستقيل العربي، العدد ٢٢، ١٩٩٧، ص ٢١ ٠

(٤٦)- لقد فرضت الدول العربية ألمقاطعه على ثلاث درجات، الأولى: المقاطعة المباشرة للسلع والخدمات المنتجة في الكيان الصهيوني، فرضت منذ عام ١٩٤٨، والثانية: مقاطعة الشركات التي تساعد على تقوية الكيان الصهيوني اقتصاديا وعسكريا، والثالثة: تتضمن مقاطعة الشركات التي تتعامل مع الشركات المدرجة على قائمة المقاطعة. وقد فرض المستويين الثاني والثالث عام ١٩٥٠. ينظر، الجميل، حميد، رؤية ستراتيجيه للاقتصاد السياسي الشرق أوسطيه، مجلة أم المعارك ،بغداد، العدد ٦، ١٩٩٦، ص ٣٥- ٣٦ ٠

(٤٧)- الدار العربية للدراسات والنشر، العلاقات الاردنيه- الاسرائيليه، نشرة رقم(٩٩)، القاهرة،١٩٩٦، ص ٣١- ٣٣

(٤٨)- أبو الهيجاء، نواف، لماذا يستخدم العرب سلاح ألمقاطعه، جريدة الثورة في ٢٠٠٠/١٢/٢١

(٤٩)- السمان، نبيل، الاقتصاد الإسرائيلي يمتد للنمور الاسيويه، مجلة الحياة، العدد ١٢٤٢١، الأحد، آذار، ١٩٩٧،ص١٨،

(٥٠)- الحلفي، معن احمد، علاقات إسرائيل مع دول شرق وجنوب شرق آسيا،مجلة الأرض، العدد ٢، شباط، ١٩٩٧،ص ٨٢

(٥١)- المعموري، عبد علي كاظم، و كامل، عبد الكريم، توجهات الاقتصاد الإسرائيلي لما بعد التسوية، مجلة آفاق عربيه ، عدد مايس و حزيران، ١٩٩٩،ص ٣٤

(٥٢)- عبد الفضيل، محمود، ندوة التحديات الجديدة للشرق أوسطيه، مصدر سابق، ص ١٣١

(٥٣)- الجبالي، عبد الفتاح، المؤتمرات الاقتصادية الشرق أوسطيه، مصدر سابق،ص ٣٢- ٣٤

(٥٤)- عبد الحق، يوسف، المستقبل العربي والسوق الشرق أوسطيه، مصدر سابق، ص ١٦١

(*)- دول البنيلوكس هي كل من(هولندا، بلجيكا، لوكسمبورج)

(٥٥)- الجميلي، حميد، روئيه ستراتيجيه للاقتصاد السياسي للشرق أوسطيه، مصدر سابق، ص ٢٧